ندوة
«الآداب»

اتحاد كتاب المغرب: الحصيلة وأسئلة المستقبل

أعدّ الندوة وأدارها: عبد الحق لبيض مراسل مجلة الآداب في المغرب

شارك في أشغالها الأساتذة:

حسن نجمي
رئيس اتحاد كتّاب المغرب

منْحتُنا لا تتعدى ٥٧٠٠$ سنوياً، ولا سيّارة للاستعمال اليوميّ

عبد الحميد عقار
الكاتب العام للاتحاد سابقاً

على الاتحاد أن يتصدّر حواراً حول العلاقة بين المواطن والدولة، والعلاقة بين المثقفين أنفسهم

سعيد يقطين
عضو المكتب المركزيّ للاتحاد سابقاً، والكاتب العام لـ «رابطة الأدباء المغاربة» حالياً

هل يكفي أن يجابه الاتحاد كلّ تحرك ثقافيّ خارجه بحجة أنه «الممثّل الشرعيّ والوحيد» للثقافة الوطنية؟

عبد القادر الشاوي
نائب رئيس اتحاد كتاب المغرب سابقاً

انتقال الهيمنة الحزبية إلى «الاتحاد» يحوّل وظيفته عن مجاله الحقيقيّ ويضيف الى جسمه الأمراض

بنسالم حميش
عضو المجلس الإداريّ للاتحاد

ما الذي جنيناه [كاتحاد] من المرحلة السياسية الجديدة المتمثّلة في تجربة «التناوب السياسيّ»؟

حسن بحراوي
عضو سابق في المكتب المركزيّ للاتحاد

أهم محطات الاتحاد: إنشاء مقر ومجلة؛ تكريس استقلاله؛ وضع ميثاق الشرف،؛ المصالحة مع الرموز؛ الحصول على صفة النفع العام

تقديم

اتحاد كتّاب المغرب مسار طويل من النضال الثقافيّ والفكريّ المسؤول. فعبر أربعة عقود، راكم الاتحادُ منجزاتٍ ثقافيةً احتل في إثرها صدارةَ المشهد الثقافيّ المغربيّ، وصار حاجةً ملحّة لكل المشتغلين بالشّأن الثقافيّ. فقد كان المنظمة الثقافيَّة التي أُسستْ على المبادئ الحقيقيَّة للحركة الوطنيَّة. وكان، منذ تأسيسه، واجهةً للنضال من أجل ترسيخ قيم الحريّة وحق الاختلاف. كما كان الخصم العنيد لكلّ أشكال الثقافة التقليديَّة والمحافظة في فترة المخاض السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ التي عاشها المغربُ الحديث.

يحقّ لاتحاد كتّاب المغرب أن يعتدّ بتاريخه وأن يتباهى بإنجازاته، لكنه مطالَبٌ كذلك بأن يعيد النظر في العديد من مسلّماته. ولهذا، فالحديث عنه من منظور الوعي النقديّ ليس انتقاصاً من مكتسباته، بل قد يجعله قادراً على مواجهة التحوُّلات برؤية متجدّدة. ولهذه الغاية، كانت دعوة الآداب ـ وهي المجلة العربيّة التي تؤْمن بأنّ نجاح أيّ فعل ثقافيّ نضاليّ شريف في أية بقعة من خريطتنا العربيَّة هو مكسب للثقافة العربيّة وأحد أعمدة تقدّم الشعوب العربيَّة ـ إلى عقد حوار حول تجربة الاتحاد، التي هي شأن لكل المثقفين المغاربة. وهو حوار لا يُضْمر المواقف المبيّتة، ولا ينطلق من الأحكام الجاهزة والمتسرّعة، وإنَّما يهدف إلى الكشف، ووسيلتُه في ذلك الموضوعيَّةُ والعلميَّةُ واحترامُ هذه المؤسسة الثقافيَّة وتقديرُ نضالها التاريخيّ.

كثيرةٌ هي الأسئلة التي استحضرناها ونحن نفكر في تنظيم هذه المائدة المستديرة، وقد كانت بحجم المساحة التي يحتلّها الاتحادُ في مشهدنا الثقافيّ المغربيّ، وبعمق الأفق الذي نأمل في أن يمتلكه. وهكذا رحنا نتساءل عن الحاجة إلى منظمة ثقافيَّة كاتحاد كتّاب المغرب في راهننا الثقافيّ المغربيّ، وهو سؤال لا يتغيَّا تجاوز الاتحاد، وإنَّما إيجاد ملاءمة مقبولة بين أداء الاتحاد والأسئلة العالقة في ثقافتنا المغربيَّة: إلى أيّ حدّ، مثلاً، يستجيب اتحاد كتاب المغرب لمنطق التحوُّلات الثقافيَّة؟ وما هو موقفه من التعدُّد الثقافيّ واللُّغويّ في المغرب؟ وكيف يمكن أن يقود مسيرة الحوار الثقافيّ الوطنيّ في ظلّ أسئلة الديموقراطية وحقوق الإنسان والحق في الاختلاف؟ وأية علاقة ممكنة بين الاتحاد والسلطة؟

هذه هي بعض الأسئلة التي استحضرناها ونحن نروم الحديث عن تجربة الاتحاد. ويكفينا اليومَ أننا نميط اللّثام عن موضوعٍ شغل المثقف والساحة الثقافيَّة في المغرب طيلة السنوات الأخيرة، دون أن يتمكَّن من لمّ شمل المثقفين المغاربة لتدارس إشكالياته. إنّ الحاجز النفسيّ الذي مَنَعَ غالبية مثقّفينا من مواجهة قضية اتحاد كتاب المغرب في لقاءٍ مفتوح فيما بينهم، هو الذي سعينا إلى كسر شوكته.

ع.ل.

نجمي : شكراً للأخ الصديق عبد الحق لبيض، وشكراً لإخوتنا في مجلة الآداب على هذه الالتفاتة التي ينبغي أن نقدّرها كثيراً من منبرٍ فكريّ عربيّ حرّ وعريق له وضعُه الاعتباريّ الهام في المسار الثقافيّ العربيّ، تجاه مؤسسة ثقافيّة مغربيّة هي اتحاد كتّاب المغرب. وسيكون هذا اللّقاء فرصةً لاستحضار رصيدٍ من التأمُّلات والأفكار والاجتهادات، لأنّ هذه المناسبة ليست هي الأولى التي يتأمّل فيها المثقّفون المغاربة مؤسسةَ الاتحاد، وليست هي المرّة الأولى التي نستمع فيها إلى وجهات نظر مختلفة حول هذه التجربة الثقافيّة.

يَسْتحضر الجميع، داخل اتحاد كتّاب المغرب وخارجه، أنّ هذه المنظمة الثقافيّة تجرّ وراءها ذاكرةً خصبة من الحضور ومن العطاءات، بالقدر الذي تجرّ معها لحظاتٍ اتسمتْ بالضعف والنقص. غير أنّ الجميع، كذلك، متفقون على تقديرهم لدور هذه المؤسسة ولصمودها، ولقدرتها على التفاعل مع مختلف التحوُّلات الثقافيّة، وطنيّاً وعربيّاً، في إطارٍ من التميّز، جسّده ميثاقُ شرفها وأعلنتْه، في مرات عديدة، توجُّهاتُها الثقافيّة الاستراتيجيّة. وبهذا، ظل الاتحاد، وما يزال، ذلك المرصدَ الحقيقيّ لمجموع التحوُّلات الثقافيّة الوطنيّة، وذلك الملتقى الذي تتآلف داخله، بديناميكيّة وحيويّة، مختلفُ التوجُّهات والأفكار والأجيال ولغات الكتابة والتفكير.

عندما تحمّلنا مسؤولية تسيير اتحاد كتّاب المغرب، في المؤتمر الرابع عشر سنة ١٩٩٨، قال البعض إنّ جيلاً جديداً أتيح له أن يحظى بشرف قيادة هذه المؤسسة الوازنة. وكان البعض يدركون معاني هذه اللحظة، في حين كان البعض الآخر يُبدون تخوُّفاً على مصير الاتحاد ويتساءلون جهاراً: هل بإمكان الجيل الجديد أن يَضْمن إمكانيات الحفاظ على رصيد الاتحاد، عنيتُ إمكانياتِ الربط بين تاريخ الاتحاد وآفاقِ التحوُّل والتجديد؟

ونستطيع أن نقول، اليوم، إنّنا نجحنا في بعث التجديد في صيغ العمل الثقافيّ، وحافظنا ـ في الوقت ذاته ـ على تلك الجسور الممتدّة مع الأجيال التي أسست الاتحادَ أو ساهمتْ في رسم اختياراته.

لا يخفى علينا ما يعانيه اتّحادُ كتابَ المغرب من مصاعب ماديّة، رغم تمتيعه بصفة النفع العام سنة ١٩٩٦، وهي الصفة التي ظلّت، إلى اليوم، مجردَ حبر على ورق. كما يدرك الجميع أنّ المرحلة الجديدة تتطلّب مزيداً من التميُّز، خصوصاً وأنّ عدداً من أعضاء الاتحاد يوجَدون اليوم في مواقع القرار السياسيّ في البلاد. فتحدّي التميُّز مطروح علينا جميعاً، لا كاتحاد للكتّاب فحسب، وإنّما كنخبة ثقافيّة وفكريّة أيضاً يلزمها الحفاظُ على المسافة الضروريّة تجاه صنّاع القرار السياسيّ في المغرب. لكنّنا مضطرون، في الوقت ذاته، إلى البحث عن الصيغة التي تمكّن الاتحاد من الحفاظ على المكتسبات القليلة التي تحققتْ له، وإلى البحث، من ثمّ، عن كيفية اجتراح المزيد من المكتسبات، وعلى رأسها توفيرُ مقرٍّ مركزيّ للاتحاد يليق بوزنه كمنظمة ثقافيّة وطنيّة ذات قيمة اعتباريّة في المشهد الثقافيّ الوطنيّ.

بخصوص الأوضاع المالية للاتحاد، يمكننا أن نشير إلى منحته التي لا تتعدّى خمسة آلاف دولار سنوياً، فضلاً عن سبعمئة دولار تصلنا من وزارة الشبيبة والرياضة... علماً أنّ الاتحاد لا يتوفّر على سيارة واحدة للاستعمال اليوميّ، كما أنّ البنية الإدارية الداخليّة ماتزال فقيرة جداً؛ فلولا مبادرة كريمة من أحد المُحْسنين الذي تَكَرَّم بحاسوبٍ جديد للاتّحاد لكانت مصاعبنا الإدارية مطروحةً الآن بالشكل الذي كانت مطروحةً عليه في السابق!

هذا هو الإطار العام الذي نشتغل ضمنه اليوم. ونأمل في أن تتحسّن ظروفه المادية حتى يتمكّن من أن يلعب الدورَ الطلائعيَّ الموكول إليه تاريخيّاً من خلال تفاعُلِه مع مختلف الأحداث، وتجاوُبِه مع طموحات القوى الحيّة والديموقراطية في بلادنا وفي البلاد العربيّة وفي كل دول العالم.

لبيض : **ولكنّ هذا المستقبل لا يمكن التفاعل مع أسئلته إلاّ من خلال استحضار تراكمات الممارسات السابقة في تاريخ الاتحاد. لذلك أتمنّى على الأستاذ حسن بحراوي أن يركّز في تدخّله على تقديم الملامح التاريخيّة الأساسيّة للاتحاد، بإنجازاتها وإخفاقاتها.**

بحراوي : لأول وهلة، يبدو تاريخ اتحاد كتّاب المغرب، الذي أشرف على أربعة عقود، مليئاً بالانعطافات والتوتّرات. فبعد بداية مفتوحة على الأفق المغربيّ سنة ١٩٦٠ اتّسمتْ بتصفية الاستعمار السياسيّ والثقافيّ، ستواجِه هيكلةُ الاتحاد الكثيرَ من المصاعب في مستهل الستينيّات. وربّما كان من أبرز هذه المصاعب **أولاً**: الفشل في استمرار تحقيق البعد المغاربيّ، وهو فشلٌ محكوم بظرفيّةٍ سياسيّةٍ وتاريخيّةٍ لم يكن المثقفون وحدهم قادرين على مواجهاتها والاجابةِ عن أسئلتها. **ثانياً**: طبيعة العلاقة التي تَرْبط الاتحادَ بالسلطة؛ ذلك أنّ الدولة، في ذلك الوقت المبكر من نشأتها، لم تكن تَقْبل الصوتَ الثقافيَّ المستقلَّ عن أجهزتها، وظلّت ترى فيه نشازاً، بل سعت لتسريب عناصرها داخل هياكل الاتحاد لإسماع صوتها وللتأثير في مساره.

يمكن توزيع المراحل الأساسيّة في تاريخ الاتحاد إلى ست مراحل، وهي المراحل المرتبطة بمؤتمراتٍ وبكتّابٍ تولّوا مسؤوليةَ الاتحاد. **المرحلة الأولى** امتدت ما بين ١٩٦١و ١٩٦٨، وتولى فيها المرحوم محمد عزيز لحبابي رئاسةَ

الاتحاد. وتعبّر هذه المرحلة عن ظرفيّة التأسيس الصعبة. فثماني سنوات لم تكن كافيةً لترسيخ الوضعية الاعتباريّة للاتحاد. لكنْ رغم ذلك استطاع أن يحقق فيها مقرّاً له، وهو «دار الفكر» المأسوف على ضياعها، وأن يُعلِن عن تأسيس مجلّة **آفاق** سنة ١٩٦٣.

لكنْ سرعان ما أدّت الوتيرة البطيئة للعمل إلى فتح الاتحاد على **مرحلة ثانية**، وهي تلك التي امتدّت ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٦ وتولى فيها عبد الكريم غلاّب رئاسةَ الاتحاد. وقد تكرّس في هذه المرحلة بالذات مفهومُ الثقافة الوطنيّة، الذي كان ترجمةً لتوصيات المؤتمر الثاني لمدارس محمد الخامس، وهو المؤتمر الذي شكّل نقطة تحوُّلٍ كبرى في تاريخ الاتحاد بحيث ستتأكّد استقلاليةُ هذا الاتحاد عن الدولة، كما ستقوم داخله علاقةٌ جديدةٌ مع أطراف أخرى غير الأطراف المحافِظة، عنيتُ المثقفين الوطنيِّين التقدُّميِّين والعضويِّين الذين سينضمون إلى الاتحاد، الأمر الذي سيدفع إلى رسم خطةِ العمل والتدبير الثقافيَيْن ضمن أفق جديد.

تبدأ **المرحلة الثالثة** من سنة ١٩٧٦ لتنتهي سنة ١٩٨٣، وقد قادها محمد برّادة. وتميّزتْ بالالتزام بآفاق الثقافة الوطنيّة المغربيّة التقدُّميّة وبالانفتاح على الأفقِ العربيّ بحكم علاقات برّادة بالمثقّفين في المشرق العربيّ، وفي مصر بالتحديد، وبالاقتراب من المحيط القاريّ. كما تعزّز الاتحاد في هذه الفترة بانضمام صفوف من مثقفي اليسار المغربيّ إليه. إلاّ أنّ أهمّ ما يميّز هذه الفترة هو وضعُ ميثاق الشرف سنة ١٩٧٦، وهو الميثاق الملزِم لجميع الأعضاء، إضافةً إلى وضع القانون التنظيميّ الأساسيّ الذي زاد في تحديد المهام والإشكالات المتصلة بعمل الاتحاد. كما تميّزتْ هذه المرحلة بالمراهنة على الحداثة في المستوى الأدبيّ والرمزيّ؛ وبإثارة أسئلة الكتابة التي لم تكن تُطرح في السابق؛ وبالانفتاح على مجالات الإبداع الأخرى، كالسينما والتشكيل، وذلك من خلال تأسيس مجلة **إشارة** التي كانت عبارةً عن تعاوُن بين التشكيليِّين والأدباء.

في **المرحلة الرابعة** (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩) حاول أحمد اليبوري مواصلة العمل، مع المجموعة التي كانت تشتغل معه، على خطة النضال الثقافيّ في المستوى الوطنيّ والعربيّ. وما ميّز هذه الفترة هو إقامةُ نوعٍ من المصالحة مع رموز من ثقافتنا الوطنيّة ـ وهي مصالحةٌ سُمِّيتْ آنذاكَ بـ «استعادة الذاكرة المفقودة». أما على المستوى العربيّ، فقد نظّم الاتحاد مؤتمراً أدبيّاً كبيراً حول نجيب محفوظ سنة ١٩٨٦. إلاّ أنّ أهمّ ما يسجّل لهذه المرحلة هو تكريسُها للثقافيّ وجعلُه خياراً استراتيجيّاً، الأمر الذي فتح باب الاتحاد أمام الأطر الجامعيّة والباحثين الأكاديميِّين الذين عملوا على ترجمة خطّة العمل داخل البنيات الأساسية لاتحاد كتّاب المغرب.

قاد **المرحلة الخامسة** (١٩٨٩ ـ ١٩٩٦) محمد الأشعري، وحاول فيها ضخَّ دماءٍ جديدة في الاتحاد، وذلك من خلال دعوة العديد من الكتّاب الشباب إلى الإسهام في تسيير الشأن الثقافيّ والتنظيميّ فيه. وتم فيها أيضاً دعمُ إبداع الشباب، من خلال خلق جائزة الأدباء الشباب سنة ١٩٩٠. إلاّ أنّ أهم ما يميّز هذه المرحلة هو حصول اتحاد كتّاب المغرب على صفة «النفع العام» سنة ١٩٩٦، والتي قضى أكثرَ من ثلاثة عقود وهو يناضل من أجلها دون جدوى.

امتدّت **المرحلة السادسة** من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ١٩٩٨، وتميّزتْ بتولي عبد الرفيع الجوهري رئاسةَ الاتحاد. وقد شكلتْ هذه المرحلة، بحق، لحظةً دقيقةً في حياة الاتحاد، إذ انشغلتْ بترتيب بيت الكاتب المغربيّ، بتفعيل صفة النفع العام. أما الجانب الثاني من المرحلة فقد بدأ سنة ١٩٩٨ مع تولي حسن نجمي مسؤوليةَ تسيير الاتحاد، وقد شرَعتْ هذه المرحلة في استعادة مكاسب الماضي وطنيّاً إلى جانب المراهنة على المستقبل قصد تحقيق مكاسب جديدة للكاتب المغربيّ.

لبيض : ساهم الاتحاد في وضع أسسٍ ثقافةٍ وطنيّةٍ ديموقراطية وطلائعيّة كانت بمنزلة الصوت المعارض لأشكال الثقافة التقليديّة التي كانت تدعمها وتباركها الدولة. وقد جاء الاتحاد في بداية الستينيّات كمطلب حيويّ من قوى اجتماعيّة وثقافيّة كانت لها رؤيتها وتحاول أن تعبِّر عنها ضمن إطارٍ يَكْفل لها حقّ الوجود والإشغال الثقافيَيْن. وقد تولّد عن ذلك صراعٌ ما بين الدولة والمجتمع. السؤال هو: كيف تمّ تدبير هذا الصراع تاريخيّاً؟ وهل تمكّن الاتحادُ من فرض رؤيته وتصوُّره الثقافيَيْن على المجتمع؟ وهل ما تزال طبيعة الصراع وماهيته قائمتَيْن في اللحظة التاريخيّة الراهنة؟ أم أنّ ثمة أسئلة جديدة على اتحاد كتّاب المغرب أن يبلور بخصوصها إجاباتٍ ممكنةً؟

عقار : الحديث عن تجربة الاتحاد حديثٌ عن جانب هام من مسار الثقافة في المغرب. وهذه الأهميّة لا تأتي من أنّ الاتحاد حقّق الاستمراريّة المتجدِّدة والمنفتحة رغم كل العثرات والسلبيّات فحسب، وإنّما لأنّه راهن أيضاً، منذ التأسيس، على المساهمة في بلورة مشروع ثقافة وطنيّة ديموقراطيّة بأفق كونيّ. وهذا معناه أنّ الاتحاد كان يجتهد، بحسب ظروف كل حقبة، من أجل أن تكون هذه الثقافة صورةً لما يَطْبع المغربَ من تنوُّع واحتمالٍ للتعدُّد، في روافد هويّته ومكوِّنات شخصيّته الوطنيّة وفي وسائل التعبير عن تلك الهويّة وفي اللُّغات المجسِّدة لها. ووفقاً لهذا المنظور، حرص الاتحاد قدر الإمكان على أن تَحْضر، بين أنشطته وفعالياته ومواقفه، مختلفُ الأصوات واللُّغات والتوجهات التي تؤلِّف واقع الثقافة المغربيّة وترهِّن

مسارَها. فالوطنيّة والديموقراطية، في البعد الثقافيّ للاتحاد، تعنيان أنّ الإنتاج الثقافيّ والممارسة الثقافيّة ليسا بالأمر المحايد أو المعزول، وإنّما هما، على الدوام، حاملان لسؤالٍ أو لرأي، كما يوجدان في موقع معيّن تجاه مستويات الصراع التي تؤطِّر المجتمع. ولكنّ هذا المشروع لم يكن يتمّ بمعزل عن مجريات الأمور والأحداث في العالم، ومن هنا كانت الضرورة ملحّة للانفتاح من أجل مواكبة مستجدّات الإبداع والعلم والبحث كما تبلورتْ لدى شعوب وحضارات أخرى.

غير أنّ البعد العميق لأشغال الاتحاد ولنضاله هو ذلك الصراع الثنائيّ بين الدولة والمجتمع. فالدولة كانت تتّجه نحو إرساء سيطرتها على المجتمع، والمجتمعُ ينحو في اتجاه إثبات قدرته وضرورةِ إشراكه في ما تفكّر وتقوم به الدولة. لذلك لم تكن مصادفةً أن تبدأ المشاوراتُ في مدينة تطوان، وهي المدينة التي تميّزتْ بحركيّة ثقافيّة قويّة خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، أيْ أثناء فترة الاحتلال الإسبانيّ، ليتمّ التأسيس الفعليّ في الرباط بكليّة العلوم، التي من المفترض أن تكون منبعاً للحداثة وللعقلنة وللأفق الجديد للمغرب. كما أنّه ليس من المصادفة في شيء أن يلتقي ثلةٌ من الكتّاب ليؤسّسوا إطاراً يجعل للثقافة صوتاً إلى جانب أصوات أخرى، كالصوت السياسيّ والصوت النقابيّ والصوت المجتمعيّ الآخذ في التبلور والنشوء.

واللافت للانتباه، أنّ التردُّد الغالب على هذه الفترة هو تردُّدٌ بين: ١) أن يتأسّس الاتحاد كجزء من الدولة... أو ٢) أن يتأسّس كمنظمة مستقلّة، وإنْ كانت تتبنّى الشعارات الوطنيّة وتجد نفسَها محكومةً بمبادئ الوطنيّة التي كانت توجِّه الحركة الوطنيّة السياسيّة آنذاك، غير أنّ لها مسافتَها الضروريّة التي تَفْرضها عمليةُ الكتابة والإبداع. وهذا التردُّد لن يُحسم إلاّ في السبعينيّات، وبالتحديد في مؤتمر مدارس محمد الخامس، حيث سيتّجه اتحادُ الكتّاب، منذ ذلك التاريخ، نحو استقلالية المؤسسة عن كلِّ ما هو رسميّ وعن الدولة كذلك. والظاهر أنّ الاتحاد سيستمرّ، خلال السبعينيّات، بالزخم نفسه، لكنْ ستَظْهر، ولأوّل مرّة، عناصرُ تُغني تلك الاستراتيجيّة؛ وهي عناصرُ تمثلتْ في إيلاء الاعتبار، بالدرجة الأولى، للأدب، وللأدبِ الطليعيِّ على وجه التحديد. فثلة جديدة من الكتّاب سيُعْلنون شعارَ تأسيس أدب طليعيّ جديد غير كلاسيكيّ وغير واقعيّ (بالمعنى الذي كان معروفاً، حتى نهاية الستينيّات، لـ «الواقعية»)، وهؤلاء الكتّاب كانوا يكتبون بالعربيّة وبالفرنسيّة، وسيمتدّ الصراع فيما بينهم بسبب متغيِّرات الوضع السياسيّ العامّ في السبعينيّات، ولتغيّر مراكز الصراع داخل الحركة الوطنيّة نفسها. وسيلعب الاتحاد في هذه الفترة دورَ الإطار الذي يستقطب الحوارَ بين مختلف الأجنحة التي تتألف منها الممارسةُ الثقافيّة، ومن خلفها الممارسةُ السياسيّة ذاتُها، وسيكون هناك إثمارٌ لتفكير جديد في الآداب والإبداع بصفة خاصّة.

خلال الثمانينيّات سيُصبح للجامعة دور أقوى، وسيصير الهاجس المتحكِّم هو المعرفة، إذ إنّ ما سيجذب الناسَ، بشكل أكبر، هو المعرفة لا السياسة. لكنّ ذلك سيتمّ دون أن يتخلّى الاتحادُ عن الروح الوطنيّة الديموقراطيّة.

أما اليوم، فإنّ عنصر القيمة الإضافيّ الجديد هو وعي الكتّاب، داخل اتحاد كتّاب المغرب، بأهمية الثقافيّ. إنّ الفترة الحالية، وما سيليها، ستكون لحظةً لإعادة الاعتبار للثقافيّ، لا باعتباره مجالاً للمتعة وللروح الجماليّة فقط، وإنّما أيضاً، وهذا هو الأهمّ، باعتباره منبعاً من منابع القرار بالنسبة إلى الاختيارات الكبرى للبلاد. فإذا كان السياسيّ يهتمّ بتدبير الشأن اليوميّ والعمليّ، فإنّ الثقافة تصوغ اللاّشعورَ الجمعيّ والاستراتيجياتِ الكبرى والهويةَ والمستقبلَ. بل على السياسيّ أن يحوِّل هذه الأشياء الكبرى، وذاتَ المدى البعيد، إلى أشياء عملية في تجربة اليوميّ.

بين مرحلة التأسيس ومرحلة الامتداد مسافةٌ كبيرة، وتحوُّلاتٌ عميقة عاشها المغرب، وربما سيعيشها اليوم أكثر. وهذا يحتِّم علينا جميعاً، كما أشار إلى ذلك نجمي، نوعاً من التأمُّل الذاتيّ في مسار تجربة الاتحاد، شريطةَ ألاّ يكون المؤتمر هو مجال هذا التأمُّل، وإنّما يجب أن يتمّ في إطار حوارٍ وطنيٍّ مفتوح انطلاقاً من أوراق عمل محدّدة تتعلّق بطبيعة المهام الجديدة التي يمكن أن يضطلع بها الاتحاد للإجابة عن الأسئلة الملحّة اليوم. ولستُ أعني هنا أسئلةَ الديموقراطية والعلاقة بين المواطن وأجهزة الدولة فحسب، وإنّما أركّز بالتحديد على سؤالٍ له علاقة بذواتنا، لأنّه من الصعوبة بمكان أن نستمرّ في وضعية حوار الصمّ الذي نعيشه اليوم، بحيث يتحدّث الإسلاميُّ لغةً، ويتحدّث الأمازيغيُّ لغةً، ويتحدّث المعنيُّ بالإبداع لغةً، ويجيب المهتمُّ بالإبداع باللُّغة الفرنسيّة بلغة مغايرة، دون أن نفكّر في إطار أو في مجال يَفْرز الآلياتِ الضروريةَ للإجابة عن هذه الأسئلة. وأرى أنّ اتحاد الكتاب، بما تتوفر لديه من إمكانيات في المجال البشريّ وفي البعد الرمزيّ، قادر على أن يكون بوتقة لكل هذه اللُّغات قصدَ بلورة إجاباتٍ معقولة عن كل الأسئلة الجوهريّة التي تُطرح علينا.

إنّ الاتحاد مطالَبٌ، اليوم، بأن يتصدّر حواراً وطنيّاً ديموقراطياً عميقاً وجادّاً خارج المؤتمر وقبله، حول هذه القضايا المطروحة علينا، والتي يجب أن نجد لها حلولاً ملائمة، لأنّها قضايا ثقافيّة بالدرجة الأولى؛ أما إذا اتجهتْ صوب السياسة، فستأخذ أبعاداً أخرى لن يستفيد منها أحدٌ، ولن يحصل منها على ربح سوى تأجيل إتمام المصالحة مع الذات المغربيّة. فهذه الذات ليست أحاديةَ العناصر، بل هي ذاتٌ مركبة. وعندما نتغافل عن هذه الحقيقة، نقع في الأحاديّة، ويحصل الصراعُ في أبعاده السلبيّة.

يقطين : إنّ مقاربة موضوع الاتحاد تستلزم في البدء وضعَهُ في سياق التجربة الجمعوية المغربيّة، وإدراجَ كل التيارات والمؤسسات الاجتماعيّة والسياسيّة والنقابيّة التي تأسستْ في المغرب الحديث ضمن هذه التجربة. فقد تختلف الإبدالات، إلاّ أن الطريقة التي اشتغلنا بها كانت واحدة. ولم تتح لنا الفرصةُ لسببٍ أو لآخر لأن نجلس، مثلما نجلس اليوم، ولنناقشَ بموضوعيّةٍ هذه التجربةَ ونبيّنَ إيجابيّاتها، ونكشفَ عن سلبيّاتها، ونعملَ على اقتراح رؤية جديدة. وأظن أنّ هذا هو العمل الأساسيّ الذي علينا أن نقوم به اليومَ لنهيّئ الظروف الإيجابيّة للأجيال القادمة.

كنّا، منذ سنوات، وأنا أتحدّث هنا عن جيلي، نرى أنّ الذين سبقونا بالإيمان لم يقدّموا إيماناً صادقاً وحقيقيّاً بالقضية الوطنيّة وبالتاريخ وبالمجتمع وبالثقافة. ورأيْنا، آنذاك، أنّنا نقدّم البديل السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ. الآن، وبعد سنوات عديدة من تجربة العمل على كافة المستويات والصعد، ومع بروز تحوُّلات كبيرة وعميقة، بدأنا نحسّ أنّ البساط شَرَعَ في الانفلات من تحت أقدامنا، وصرنا نواجه متغيِّراتٍ اجتماعيّةً لم نعد نقوى على تمثلها، ناهيك عن التفاعل معها بطريقة إيجابيّة.

أتفق مع التقييمَيْن اللذَيْن قدّمهما الأخوان البحراوي وعقار حول مسارات الاتحاد، والتي أراها محصورة في مسارَيْن اثنَيْن: المسار الأول، كان الصراعُ فيه واضحاً بين الاتجاه التقليديّ الرسميّ الذي كان يسعى إلى جعل المؤسسة الثقافيّة جزءاً من هياكله الرسميّة، والاتجاه الطليعيّ الجماهيريّ الذي كان بدوره يبحث لنفسه عن شرعيّة سياسيّة في المجتمع. وقد كان المؤتمر الخامس سنة ١٩٧٦ بدايةً لمرحلة جديدة في تاريخ الاتحاد. وضمن السيرورة الثانية نجد أنّ الاتحاد لعب دوراً كبيراً في مواكبة التحوُّلات التي عرفها المغرب الحديث. غير أن تحوُّلاً خطيراً وقع منذ سنة ١٩٩٦ كان من ورائه تمتيعُ الاتحاد بصفة «الجمعية ذات المنفعة العامّة»، فصار السؤال الذي يُطرح هو: ما مصير الاتحاد بعد حصوله على هذه الصفة؟ وكان الجواب الذي قدّمتُه هو أنّ الصفة ليست الحلّ السحريّ لمشاكل الاتحاد الجوهريّة. وكنتُ أرى، وما أزال، أنّ مشكل الاتحاد ليس المشكل الماديّ وحده، لأنّ المِنَح في المراحل السابقة كانت أكثر هزالةً، ومع ذلك استطاع الاتحاد أن يُنجز أشياء كثيرة؛ وخير دليل على ذلك مجلة **آفاق**. بل إنّ المشكل كامن في غياب **التصوُّر الثقافيّ** الذي يجب على الاتحاد امتلاكُه ليعلن عن تميُّزه في المشهد الثقافيّ الوطنيّ.

فإذا كان السؤال الذي طُرح علينا في السابق هو: كيف يُمكننا مواجهةُ الثقافة التقليديّة، فإنّ السؤال الذي يلح علينا اليومَ هو: ما هو السؤال الثقافيّ الذي يوجّه ممارستنا الثقافيّة؟

كنا جميعاً نعلم راهنية هذا السؤال في حقلنا الثقافيّ. لكنّنا كنا متواطئين في تغييبه عن مؤتمراتنا وسجلاّتنا وندواتنا. فلم نكن نريد الخوض في أسئلة مِنْ مثل: ما الأدب؟ ما الثقافة؟ مَنْ هو العضو في اتحاد كتاب المغرب؟ وكنا، في المقابل، نكتفي في مؤتمرات الاتحاد بحلّ مشكلة الرئيس والمكتب المركزيّ!

نعلم جميعاً أنّ السؤال الثقافيّ الذي واكب مرحلة التأسيس هو: كيف تكون للمثقف رسالةٌ يسعى لتحقيق أهدافها وغاياتها؟ وكان أن أُعطي لهذا السؤال أبعادٌ تجاوزت المغربَ الأقصى إلى المغرب العربيّ برمّته. ثم كان السؤال في أواسط السبعينيّات هو: أيّ أدب أو أيّة ثقافة نريد؟ وجاء الجواب حاسماً: إنّنا نأمل في تأسيس ثقافة وأدب طليعيّيْن. لكنْ **اليوم** ماذا نريد من اتحاد كتاب المغرب؟ وما هو السؤال الثقافيّ الذي علينا أن نصوغ مفرداته؟

عُرف الاتحاد، عبر تاريخه الطويل نسبياً، بأنه يضطلع بدورَيْن ثقافيَيْن أساسيَيْن: دور التنشيط الثقافيّ، من خلال تنظيمه للندوات الوطنيّة أو المحليّة والقراءات الشعريّة والقصصيّة وتقديم الكتب، ودور إدماج الكتّاب الجدد في نسيج الاتّحاد. لكنّ المغرب الجديد ظهرتْ فيه أجيالٌ جديدة، وشهد ميلادَ جامعات عديدة، وانبثاقَ أحزابٍ مختلفةِ الألوان، وبروزَ مؤسسات مدنية متباينة التوجهات والأهداف ـ والعديد من هذه المؤسسات تضطلع بالعمل الثقافيّ، سواء من حيث التنشيط أو استقطاب الكتّاب والمبدعين والمثقفين. فبماذا سيتميّز الاتحادُ عن هذه الهيئات والمؤسسات؟ هل سيتميّز فقط برصيده التاريخيّ، أم بميثاق شرفه، أم بقانونه الأساسيّ الذي مِنْ بين أهدافه خدمةُ الثقافة الوطنيّة الديموقراطيّة؟ ثم ما هي علاقة الاتحاد بتلك الجمعيات الثقافيّة التي أنتجها النظامُ ليمرّر من خلالها حضورَه «الثقافيّ»؟ هل يكفي أن يظل الاتحاد معتدّاً بتاريخه الثقافيّ ويجابه كلّ تحرك ثقافيّ خارجه بحجة أنّه «الممثّل الشرعيّ والوحيد» للثقافة الوطنيّة، أمْ أنّ على الاتحاد أن يشتغل فعلاً بالمسألة الثقافيّة وأن يلعب دورَ المحرّك لكل هذه الفعاليّات الثقافيّة أو على الأقلّ أن يقيم معها جسوراً؟

إذا كان المجالُ الثقافيُّ هو مجالَ الفعل الذي لا يخلو من حساسيّة سياسيّة، فكيف يمكننا أن نعطي العملَ الثقافيَّ بُعدَه الاجتماعيّ؟ هنا تبدو لي خصوصيةُ العمل الثقافيّ. إذ إننا لم نعد أمام صراع ثنائيّ: رجعيّ/طلائعيّ، وإنّما صرنا أمام اتجاهات وتيارات متعدِّدة. فكيف يمكن للاتحاد أن يحتلّ دوراً وازناً وطلائعيّاً ضمن هذه الصورة الثقافيّة والمجتمعيّة؟ فالحق أنّه لا يكفي أن ينظّم الاتحادُ الندواتِ والمؤتمراتِ ويُصدر المنشوراتِ، وإنّما يجب أن يبحث عن صيغٍ

جديدةٍ للعمل. فكيف يُعقل، مثلاً، تصوُّرُ مؤسسةٍ كاتحاد الكتّاب لا تتوفر على نافذةٍ إعلاميّةٍ من خلال التلفزة، لنشر قيمٍ معيّنة للثقافة؟ إنّ الاتحاد مطالَبٌ، اليوم، بالبحث عن وسائل جديدة تمكّنه من ممارسة وظيفته الثقافيّة الحقيقيّة.

حميش : أعتقد أنّ الإخوة قد أحاطوا بأهمّ عناصر الموضوع المطروح للنقاش في هذه المائدة المستديرة، خصوصاً في باب تاريخ الاتحاد الطويل نسبياً والغنيّ كذلك. وهذا يدفعني إلى طرح السؤال التالي: هل نعتبر أنّ الاتحاد، كإطار، أصبح متقادماً، وأنّ إرغامات الحداثة وصعوبات التكيّف مع معطيات العولمة تقتضي أن نتخلّى عنه ونسعى لخلق مواقع شتى في مجال الثقافة؟ أم نقوم بإطلاح هذا الإطار، مسلّحين بوعيٍ أسميه «الوعي التاريخيّ»؟

إنّ اختياري هو الاتجاه الثاني، لأنّني مقتنع بأنّ الجمعيات التي تريد أن تعمل ثقافيّاً خارج إطار الاتحاد، ولاعتبارات خاصّة، لا شيء يَضْمن أنّها لن تكرِّر أخطاء حصلتْ في السابق. فاتحاد كتّاب المغرب مرآةٌ ينعكس عليها وضعُنا الثقافيّ: فإذا كان مستقلاً فإنّنا مستقلّون، وإذا كان تابعاً فإنّنا لن نكون غير ذلك. كما أنّ الاتحاد يُعتبر مرصداً يمكّن الملاحظَ الأجنبيَّ من رؤية الواقع الثقافيّ المغربيّ، وذلك باعتباره نافذة يُطل منها على ما تعجّ به ساحتُنا الثقافيّة من مشاكل وقضايا وتناقضات.

وكيْ لا أعود إلى ممارسة نوعٍ من المسح التاريخيّ، أقول إنّ واقعنا الآن يتّسم بكثير من السلبيّات. ومن أهمّ هذه السلبيّات سلبيةٌ أسمّيها «مأساة ضعف التواصل». فهذا الواقع الثقافيّ المأساويّ الذي نحياه يومياً يتجلّى في هذه العلاقات المتّسمة بالتنافر والتباغض بين الفاعلين الثقافيّين داخل القطر الواحد.

سلبيّةٌ أخرى تسمِّم واقعَنا الثقافيّ تتجلّى في صفة الاهتراء والتفكُّك في نسيجنا الثقافيّ. ولا أدري ما الذي جنيناه من المرحلة السياسيّة الجديدة والمتمثّلة في تجربة «التناوب السياسيّ»؟ ما الذي سيستفيده الاتحاد، والوضعُ الثقافيّ المغربيّ عموماً، من هذا التحوُّل السياسيّ بعد مراحل القهر والكبت التي عانيناها جميعاً؟ أنا لا أفهم كيف نتحدّث اليوم عن قلّة الإمكانيّات وضعف الوسائل، كما عرض ذلك الأخ نجمي، ونحن نعيش تجربة سياسيّة ساهمنا جميعاً في صياغة أبجديّتها الأولى وناضلنا من أجل مواقفها. يجب أن نَطرح مثل هذه الأسئلة مباشرةً على المعنيّين بالشأن السياسيّ اليوم، إذ لا يُعقل، بعد انقضاء سنتَيْن على وجود حكومة التناوب، أن نتكلّم مثلاً عن صفة «النفع العام» كإطار فارغ وكشيء لا فائدة له!

يقول يقطين إنّ مشكل الاتّحاد ليس المشكل الماديّ وحده. ولكنّي أتساءل: وأيّة مشكلة يواجهها الاتحاد اليوم أقوى من المشكلة الماديّة؟ يجب أن ندرك جميعاً أنّه إذا أردنا أن يظل الاتحاد إطاراً قابلاً للتجديد، فعلينا أن نبادر جميعاً كي نوفِّر له الإمكانيات المادية الحقيقيّةَ. إنّ الاتحاد في حاجة ماسة إلى مقرّ رسميّ، أيْ إلى فضاء مريح يمكّن الفاعلين الثقافيّين ـ إذا هم داوموا على اللقاء فيه ـ من أن يذيبوا جليدَ اللاتواصل واللاتعارف واللااعتراف. وأعتقد أنّ مقرّاً مثل هذا ستكون وظيفتُه الأساسيّة تنشيطيّةً، إذ سيستقبل أنشطةً وتُبعث فيه الحياةُ ويُسهم في إزالة الاتهامات: فعندما نلتقي إنساناً يدافع عن العربيّة لا نتهمه بأنّه عضو خفيّ في حزب البعث، أو إذا التقينا إنساناً يدافع عن الأمازيغيّة لا نتهمّه بأنّه فرانكفونيّ أو بأنّه يتعامل مع أطراف خارجية.

الأسئلة المطروحة علينا جميعاً، اليوم، غايةٌ في الصعوبة. ومنها مثلاً: ما طبيعة الأنشطة التي على الاتحاد القيام بها؟ كان سارتر قد تكلّم يوماً عن مفهوم «العمليّ الجامد»، بمعنى أنّ هناك نوعاً من الأنشطة التي نقوم بها تزجيةً للوقت فحسب. أما اليوم، فلا بدّ أن نكون على بيّنة من أنّ هذا النوع من الأنشطة هو والعدم على حدّ سواء. ومن ثمّ، فكل برنامج ونشاط ثقافيّ لا بدّ أن يكون هادفاً، وأن يتوخّى الجودة والمردوديّة والكَيْف. وبدون هذه المقاييس والمعايير لا يمكننا التحدُّثُ عن فعالية أنشطتنا مهما تكاثرتْ أو تراكمتْ. وقل الشيءَ نفسَه بالنسبة إلى نسيجنا الثقافيّ، الذي لا يمكنه أن يكون قوياً إلاّ إذا فعّلنا تنوُّعَنا واختلافَنا.

طبعاً، سلبيّات الاتحاد كثيرة، وكلّ منّا يمكن أن يلاحِظَ بعضَ التقصير في أداء الاتحاد وترك الحابل على الغارب لأسباب لا أعتقد أنّها ترجع إلى الأفراد كأفراد، وإنّما ترجع إلى طبيعة **العلاقات** بين الأفراد وإلى **البنية** بصفة عامة. أُعطي مثالاً قريباً، وهو المتعلّق بمشاركة الوفد المغربيّ في لقاء الرواية المغربيّة ـ المصريّة مؤخّراً في مصر، وأتساءل: لماذا لم نجتمعْ بعدَ هذا اللقاء لنتدارس السلبيّات والإيجابيّات التي قُمنا بها في هذا المؤتمر، ولنتساءلَ عن طبيعة تمثيلنا في هذا الوفد، وما هي مردوديّة أعضائه؟ أتساءل كذلك عن دور اللجنة الإداريّة للاتحاد: لماذا لا يتمّ تفعيلُها، علماً أنّ هناك أعضاءً ذوي غيرةٍ على الإطار ويتمنون شيئاً واحداً هو أن يعملوا؟ لماذا لا يعطي المكتبُ المركزيّ البطاقةَ البيضاءَ لبعض المتطوّعين من هذه اللجنة في فترات معيّنة خلال السنة الثقافيّة، ليقدّموا برنامجاً هادفاً، ويعملوا على تحقيقه على مسؤوليتهم؟ وأتساءل كذلك عن دور الفروع، ولماذا لا يتمّ تفعيلُها نظراً إلى دورها الاستراتيجيّ في سياق اللاجهوية الثقافيّة، ولأنّ الثقافة لا بدّ أن تصل وأن توجَدَ في كل المدن، وخصوصاً في المدن الصغيرة والأقاليم النائية؟

هذه أسئلة صعبة ومهمة جداً، ويجب علينا أن نتطارحها، ونحن نعيش زمنَ العولمة، وزمنَ البقاء للأقوى ثقافياً، وزمنَ هيمنة ثقافاتِ مجتمعاتٍ قوية اقتصادياً وسياسياً. ولهذا، لا بدّ أن تكون للاتحاد اختياراتُه الثقافيّة الاستراتيجيّة في مجال الهوية والتدبير العقلانيّ للتنوُّع وللاختلاف، من أجل القوّة لا الضعف والتفكُّك، ومن أجل الإبداع الذي من شأنه أن يوجِدَ لنا مكانةً اعتباريّةً ومتميِّزةً عربيّاً وعالميّاً. ويجب على الاتحاد أيضاً العملُ من أجل تحقيق وجود ثقافيّ، وهو وجود من شأنه أن يَخْلُق أسماء من حجم بورخيس وماركيز ودوس پاسوس وغيرهم. ولا أتصوَّر الاتحاد، هنا، إلاّ إطاراً محفِّزاً، ومنشِّطاً، وصلةَ وصلٍ، وإطاراً تتناوب داخله الأجيالُ على حمل عبء الشأن الثقافيّ.

وأخيراً، أتمنّى أن يكون الشيء الأهمّ هو التأكيد على التشبُّث بإطار اتحاد كتّاب المغرب، وأن نعمل جميعاً ـ بعد الحوار والمكاشفة ـ من أجل وضع اليد على الثغرات دون أن نتخذها ذريعةً لنسف أسس الاتحاد وتقديم بدائل؛ وذلك أنّه ليست هناك أيّةُ ضمانات تُثْبت أنّها ستكون البدائلَ المرجوّة. وأعتقد أنّ مثل هذا اللّقاء يمكنه أن يُدعّم الحوارَ الخلاّق قصدَ تصحيح مسار الاتحاد بين مختلف الفعاليّات والشرائح الثقافيّة، داخل الاتحاد وخارجه.

الشاوي : من الأسئلة التي يمكن أن تُطرح بصدد تجربة الاتحاد، وقد عَمّر كلَّ هذا الزمان التاريخيّ والسياسيّ والثقافيّ، السؤالُ التالي: ما هو اتحاد كتّاب المغرب راهناً؟ عنيتُ: عندما نتحدّث عن اتحاد كتّاب المغرب ماذا نقصد به؟ هل نحيل بذلك على تجربة الاتحاد التاريخيّة التي تُغْني مسارَه المكتظُّ بالتحوُّلات والقلق والأسئلة فقط، أم أنّنا نريد الوصول إلى خلاصات أساسيّة تَرْسم لنا ذلك المسارَ في بعده التاريخيّ والاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ بحيث يصير هذا المسارُ عنصراً فاعلاً في توليد أسئلة جديدة تعمل على رسم بُعدٍ جديد من الأبعاد المطروحة على الاتحاد؟

سؤال آخر يمكننا أن نطرحه وهو: ما الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد في المجال الثقافيّ بحكم الاختصاص؟ هل يقتصر دورُ الاتحاد على التنشيط الثقافيّ العام، وأحياناً التنشيط الثقافيّ الخاصّ، كالاهتمام بالأدب، أم أنّ دوره يصل إلى حدود توليد الأسئلة المتعلّقة بالحقل الثقافيّ في كل مرحلة؟

للإجابة عن مثل هذه الأسئلة، لا بدّ من توصيف المجال الثقافيّ وتحديدِ متغيّراته وثوابته.

فقد أصبح العملُ الثقافيّ مجالاً للإنتاج الرمزيّ بشكل عام، أساسُه التفكيرُ واللّغةُ. ومجالُ الإنتاج الرمزيّ تتداخل فيه أنواع وخطابات كثيرة. وهذا يعني أنّ العمل الثقافيّ لم يعد شبيهاً بذلك المركّب التعبويّ الذي كان على صلة واضحةٍ بالمجال السياسيّ والاجتماعيّ. فمنذ استقلال المغرب، وإلى فترات متأخِّرة، ظلّت الثقافةُ صوتاً ملحَقاً بالعمل السياسيّ والاجتماعيّ وفاعلاً فيه؛ وما الشعاراتُ التي كان يلوِّح بها في تلك الفترة، بما فيها شعارُ «الثقافة الوطنيّة»، وشعار «الأدب الواقعيّ» و«الالتزام» و«الفن الهادف» إلاّ صورةٌ معبِّرةٌ عمّا يمكن أن نَصْطلح عليه اليومَ بتبعيّة التفكير الثقافيّ العام للحقل السياسيّ. بل إنّنا نذهب إلى حدّ ملاحظة ذلك الارتباط العضويّ بين المجالَيْن السياسيّ والثقافيّ، بحيث أنّ أغلبيّة العاملِين في الحقل الثقافيّ هم بالتعريف مناضلون وطنيُّون وتقدُّميُّون ساهموا في المجال الثقافيّ من زاوية ارتباطهم بالمجال السياسيّ. لكنّنا مطالَبون اليوم بتغيير هذا السلوك، نظراً إلى بروز مفاهيم وتصوُّرات جديدة للعمل الثقافيّ. وهناك عوامل عديدة أدّت إلى إثارة هذه المفاهيم الجديدة، أهمُّها انفتاح المغرب على أسئلة محدّدة، بعضُها عَرَض علينا من الخارج، والبعضُ الآخر كان لصيقاً بالتحوُّلات المجتمعيّة العامّة التي أثّرتْ بصورة واضحة في حياتنا الثقافيّة، مثل توسُّع مجال التعليم وتزايد أجيال جديدة من الكتّاب... إلخ. وهكذا، أصبح المجال الثقافيّ يَعْرض أسئلة مختلفة عن الأسئلة التي كانت معروضةً من قبل، ويعيد النظرَ في المفاهيم التي كنا نعتقد أنّها مفاهيم بدهية ونهائيّة، ومنها أنّ الكاتب لا يمكن إلاّ أن يكون مناضلاً في المجال السياسيّ الحزبيّ ولا يمكنه أن ينتج ثقافة أو إبداعاً إلاّ في إطار علاقته بنضال الشعب... وأما اليوم، فقد أصبح المثقّف يحدّد دورَه وكتابته وتصوُّراته في علاقاتها بالمجال الثقافيّ نفسه، لا بأيّ مجال آخر.

أما على صعيد الأدوات، فمن الواضح أنّ المجال الثقافيّ صار فضاءً لصراعات الإنتاج الرمزيّ بتعدُّد مجالات النشر ومجالات العمل، وبانفتاح المجال الثقافيّ على مؤشرات لها علاقة بالصورة وبخطابات مغايرة تجعلنا نعيد التفكير في هذه الثقافة التي كنّا مطمئنِّين إلى انسجامها التقليديّ في إطار شعار «الثقافة الوطنيّة الديموقراطيّة»؛ ومن هذه الخطابات نذكر ـ على سبيل المثال ـ الخطابَ الإسلاميّ، وخطابَ المرأة، والخطاب الأمازيغيّ، الخ...

إشارة أخرى لا بدّ من التأكيد عليها، وهي أنّ المجال الثقافيّ المغربيّ أصبح متعدِّداً من حيث الممارسات. فيجب ألاّ ننسى أنّ عدد الجمعيّات في مغربِ اليوم قد ارتفع بشكل ملحوظ، وأنّ مجال اهتمامها لا يمكن ضبطُه في الكثير من الأحيان. وهكذا صرنا نتحدّث عن اتحاد كتّاب المغرب بكثير من التنسيب، في الوقت الذي كنا نتحدّث عنه في الماضي كإطار شامل ومركزيّ، وكفضاءٍ وحيدٍ ينبغي على جميع الكتّاب الوجودُ داخله. إذاً، وتجاوزاً لكل النقاشات التي تحاول أن تجعل من الاتحاد إطاراً تاريخيّاً وحيداً للممارسة الثقافيّة، من المستحسن التأكيدُ اليومَ أنّ الاتحاد

أدّى دوره العظيم في صياغة الكثير من الأسئلة التي ارتبطتْ بالتحوُّلات الثقافيّة والمجتمعيّة. وعلينا أن نتساءل: هل يستطيع الاتحاد أن يتجاوز دورَه كجمعيّة ثقافيّة ليشتغل بالحقل الثقافيّ إلى جانب مئاتٍ من الجمعيّات الثقافيّة الأخرى التي تنافسه في الاشتغال بهذا الحقل؟

وهكذا، فإنّ صياغة الجواب عن السؤال: «ما اتحادُ كتّاب المغرب في المرحلة الراهنة»؟ يجب أن يُنظر إليه من زاويتَيْن: زاوية إسهام الاتحاد ضمن إطار الجمعيّات الأخرى، وزاويةِ القيمة المضافة التي يمكن أن يضيفها الاتحادُ في هذا الصدد. وللأسَف، فإنّ هاتَيْن الزاويتَيْن لم تُحَلَّلا بشكلٍ جيّد. ففي المؤتمر الأخير لاتحاد كتّاب المغرب لم تجد هذه الموضوعات أجوبةً مقنعة. والحقّ أنّ الأمر، في رأيي، لا يرتبط بتشبيب الاتحاد الذي تحدّث عنه نجمي ـ فجميع المؤتمرات كانت تأتي بشباب إلى قيادة الاتحاد ـ، وإنّما يرتبط بضرورة التقدُّم في تحليل هاتَيْن الزاويتَيْن، والإجابةِ عن السؤال المركزيّ الذي بدأنا به الحديث وهو: ما اتحاد كتّاب المغرب؟

هذه هي الأسئلة التي أرى أنّها ضروريّة الآن لفتح باب الحوار على مصراعَيْه في موضوع الاتحاد. وقد سبق لي أن كتبتُ في مثل هذه الموضوعات حتى أصبحتُ، في تقدير الكثيرين، خصماً عنيداً له. وأنا في الحقيقة لستُ كذلك، وإنّما أعلنتُ تصوُّرات وأفكاراً من بين آخرين أعلنوها في هذه المناسبة أو تلك. ومن بين ما أعلنتُ عنه صراحةً موضوعُ عقدِ ندوةٍ وطنيّةٍ للكتّاب المغاربة المنتمين وغير المنتمين إلى الاتحاد، وأعتقد أنّنا في مثل هذه الندوة سنكون أمام فرصة أولى وأساسيّة لتحويل مسار الاتحاد ولصياغة هذا الدور المتجدِّد الذي يجب أن يكون عليه الاتحاد إذا هو أراد أن يكون أميناً لتاريخه القديم وأن يُنتج ما يستطيع أن يضيف به شيئاً جديداً إلى ما يمور في المجال الثقافيّ من صراع رمزيّ بين الكتّاب.

بهذه الندوة، اليوم، وبالنقاش المفتوح الذي يثار فيها، سنكون، في تقديري الشخصيّ، إزاء فرصة للتفكير والتأمُّل، فرصةٍ ستمنحنا ضوءاً جديداً للانتقال بالاتحاد إلى مستوى يشرِّف تاريخه ويشرِّف المنتسبين إليه. وقد تقدِّم الندوة أجوبة ممكنة عن بعض المعضلات الداخليّة والخارجيّة للاتحاد. ومن بين هذه المعضلات صفةُ «المنفعة العامّة» التي أعتبرها فخّاً، لكنّها يمكن أن تصير أداةً حيويةً لإخراج الاتحاد من ضائقته الماديّة.

لبيض : **أعتقد أنّ المداخلات الست التي استمعنا إليها قد حققتْ تراكماً مهمّاً من الأسئلة، ومثّلتْ مقاربات مختلفة. ولتطوير النقاش في جولته الثانية أدعو الإخوة الأساتذة إلى التأمُّل في الأسئلة والقضايا التالية:**

١) هل الحاجة إلى اتحاد كتّاب المغرب، اليومَ، يَفْرضها المجالُ الثقافيُّ المغربيّ بما يَحْبل به من أسئلة وقضايا تتجدَّد باستمرار، أم أنّ هذه الحاجة تستمدّ مشروعيّتها من المرجعيّة التاريخيّة للاتحاد؟

٢) هل وجود الاتحاد يَحُول دون تاسيس إطارات ثقافيّة موازية؟ وهل يستطيع الاتحاد، كإطار ثقافيّ له إمكانيّاته وموارده البشريّة الهامّة، أن يوجّه التنويعَ الثقافيَّ، وأن ينظِّم حواراً بين القوى الثقافيّة التي تؤثِّث المشهدَ الثقافيَّ المغربيّ؟ لقد قال الأستاذ حمّيش إنّ البدائل المحتملة لن تكون أفضلَ من اتحاد كتّاب المغرب، وإنّ الأخطاء التي ارتكبها الاتحاد ستلازم البدائل الثقافيّة في تخلُّقها وتطوُّرها. ولكنّنا بهذا الكلام نُسقط من الاعتبار السياقاتِ التاريخيّةَ والملابساتِ السياسيّةَ والثقافيّةَ لكلّ مرحلة من مراحل تاريخنا الثقافيّ. فالحق أنّ آفاق العمل الثقافيّ اليومَ مختلفةٌ عمّا كانت عليه بالأمس، والأسئلة المطروحة الآن ليست نفسها الأسئلة التي كانت متداولة في الستينيّات.

٣) تطرح مسالةُ استقلاليّة اتحاد كتّاب المغرب ازدواجيةً في الخطاب. فمن جهة، استطاع الاتحاد أن يتخلّص من التوجُّه السياسيّ للنظام ومن هيمنته الإيديولوجيّة. غير أنّه، من جهة ثانية، سَقَطَ ـ كما يقال ـ في هيمنة منظورٍ حزبيٍّ أحاديٍّ استمدّ منه حضورَه المشعّ؛ وهو ما يَطرح الكثيرَ من الأسئلة حول استقلالية الاتحاد. فإلى أيّ مدى يصحّ هذا التصوُّر في مقاربة ماهية الاتحاد؟ وهل تدفع التحوُّلاتُ السياسيّة في المغرب، التي أوصلتْ إلى الحكم أحزابَ المعارضة، وعلى رأسها حزب الاتحاد الاشتراكيّ الذي يشار إليه عادةً بانّه هو الحزب المهيمن على اتحاد كتّاب المغرب، إلى إعادة طرح سؤال العلاقة بين الاتحاد والسلطة؟ عنيتُ، هل يفكّر الاتحاد في تصالحٍ من نوعٍ ما مع السلطة، أم سيظلّ محتفظاً بمسافةٍ تجاهها؟

عقار : كان سؤال: «هل هناك ضرورة لوجود اتحاد كتّاب المغرب اليوم؟» هو السؤال المشترك في كل التدخُّلات. وفي اعتقادي أنّ وجود جمعيةٍ أو منظمةٍ ما لا يرتبط، دوماً، بالضرورة؛ ذلك أنّ الضرورة قد تنتفي. وهكذا، فإنّ ما يَشْترط وجودَ مثل تلك الجمعيّة أو المنظمة إنّما هو السياقُ الثقافيُّ الراهن. وبالنظر في الحيثيّات فإنّ الاتحاد ما يزال له دورٌ يمكنه أن يضطلع به في سياق التحوُّلات الثقافيّة والمجتمعيّة الراهنة. لكنّ السياق الثقافيّ الراهن أكثرُ تعقيداً وتشابكاً مما كان عليه في بداية الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات. فخلال هذه السنوات طُرحتْ أسئلة عميقة وأساسيّة تهمّ،

بالخصوص، موقفَ الكاتب من السلطة وموقفَه من الحداثة. وهذان محوران مركزيان كانا قد استقطبا اهتمام الأدباء والمثقفين، وحققتْ حركتُهم وإنتاجُهم إجاباتٍ مهمّة جدّاً على الصعيدَيْن معاً. فقد حقق الاتحاد استقلاله غيرَ المشروط عن السلطة منذ مؤتمر مدارس محمد الخامس سنة ٧٦، كما طوّر داخل هياكله فكرة الديموقراطية.

عندما أشرتُ إلى موضوع الثقافة الوطنيّة الديموقراطية لم أكن أعني مرحلةً بعينها، بقدر ما كنتُ أرمز إلى الوضع الذي كان المثقف ضِمنه يَطرح على نفسه أسئلةَ المجتمع وأسئلةَ الواقع، وكان في كل مرحلة يحاول أن يجد الصيغة الملائمة للإجابة عنها. وبطبيعة الحال، فالوطنيّة لا تعني ضيقاً في الأفق ولا انحصاراً في جغرافيا محدّدة الحدود، بل تعني ذلك الانشداد والالتحام بالأسئلة التي يفرزها المجتمعُ في صراعه الدائر بين فئاته وشرائحه، وفيما بينه وبين السلطة. أما الديموقراطية، وهي متأخِّرة في سلوك الاتحاد زمنيّاً، فهي تعني، من منظوري، قابليةَ الاتحاد لاستيعاب الأصوات الإبداعيّة والثقافيّة المتحاورة في المغرب، وتلك التي لا يوجد بينها حوار؛ قابليتَه لأنْ يستوعبها داخلَه إلى هذا الحدّ أو ذاك، سواء أكانت تُنْتَج بالعربيّة أم بالفرنسيّة أم باللُّغات الأمّ المغربيّة (أي الدارجة والأمازيغيّة والحسانيّة). هذه هي الديموقراطية، ولا تقتصر على نمط العلاقة التي تقوم بين الأعضاء والاتحاد فحسب. إنّ ما نحتاج إليه اليومَ هو عقلنةُ الاختلاف والتعدُّد في إطار تراتبيّةٍ موضوعيّةٍ للغات وللإنتاج الثقافيّ والرمزيّ في المغرب. ومن هنا يأتي طرحُ السؤال التالي: هل المطلوب أن يتّخذ الاتحاد موقفاً الآن من الصراع اللُّغويّ والتعدُّد الثقافيّ الدائرَيْن في المغرب؟

شخصياً، لا أرى جدوى من أن يأخذ المكتبُ المركزيُّ، اليومَ والآن، على نفسه مسألةَ اتخاذ موقفٍ من الصراع اللُّغويّ أو من الحوار الدائر بصدد وضعيّة اللُّغة الرسميّة واللُّغات الوطنيّة الأم. فالذين اتخذوا موقفاً في هذا الصدد، من الحقوقيِّين والسياسيِّين، ارتكبوا خطأً ثقافيّاً وسياسيّاً جسيماً، وذلك لأنّهم اتخذوه تحت طائلة انتخابيّة، في حين أنّ مسائل الهوية لا يُمكن الحسمُ فيها في ظروف انتخابيّة. لهذا، فإنّ ما أراه ملائماً ليس أن يكون للاتحاد موقفٌ من هذا الصراع، بل أن يكون له تصوُّرٌ للآليات الجديدة لإطلاق سيرورةٍ من الحوار لا يكون مضمونُها السؤالَ الإبداعيَّ، وإنّما السؤالَ الثقافيَّ العام المتمثِّلَ، اليومَ، في سؤال الهوية: هويةِ الإنسان المغربيّ المتشابكة والمركّبة، والبحث عن إمكانيات إعادة صياغتها وفقاً للمطالب الجديدة المطروحة على المجتمع.

طَرَحَ لبيض مسألةَ «الهيمنة». وأرى أنّه في هذا الموضوع بالذات يقع نوع من التضخيم والمبالغة من جهة، ويتم تغييب السياق الذي طُرح السؤال بصدده من جهة أخرى. فنحن نعلم أنّه داخل المؤتمر تكون هناك، دائماً، أغلبيّةٌ وأقليّةٌ. وهو ما يَدْفع إلى تشكيل تحالفات وترتيبات من أجل الحرص على نصاب معيّن داخل المكتب المركزيّ المسؤول عن الاتحاد ثلاثَ سنوات تَفْصل بين المؤتمرَيْن. ولكنْ أثناء الممارسة اليوميّة للاتحاد أشك في أن يكون هناك تدخُّلٌ لهذه الجهة أو لتلك، إلاّ إذا كان الذين يَنتخبون لا يتمتعون بأيّة مسؤوليّة أخلاقيّة ومعرفيّة. هذه المسؤوليّة الأخلاقيّة تظهر في أنّ لهذا الكاتب أصواتاً لكتّابٍ، فيهم المنتمي لهذا الحزب أو لذاك، وفيهم اللاّمنتمي؛ وهم حين وضعوا فيه ثقتهم لم يضعوها في صندوق البريد! لقد عشتُ عشر سنوات في المكتب المركزيّ للاتحاد، وواجهتْنا قضايا شائكةٌ كان علينا أن نتّخذ فيها موقفاً محدّداً، وكنا نُصْدر مواقفنا، وتأتي مخالِفةً لمواقف الأحزاب السياسيّة، بما فيها موقفُ الحزب الذي يشار إليه عادةً بأنّه يهيمن على الاتحاد. ومن هذه المواقف: الموقف من الأحداث في الجزائر ومن العنف الذي طوّقها لسنوات ومايزال، والموقفُ من حرب الخليج، والموقفُ من الحريات العامة. وهكذا، فعندما تُطرح مسألة الهيمنة، ينبغي أن نعيد النظر في صياغتها، وأن نركّز على مسؤولية الكاتب [الناخب]، وأن نتساءل: هل يضطلع هذا الكاتبُ بمسؤوليّاته أم لا؟ هذه هي الاستقلالية الحقيقيّة بالنسبة إليّ. الاستقلالية تعني ألاّ يَخْضع الاتحادُ لإرغاماتٍ وضغوطاتٍ خارجيّة ليترجمها إلى بلاغات. وبالمناسبة، أذكر أنّ بلاغاً واحداً، وقد كان معنا الشاوي لحظتها، صيغ في ظروف متسرِّعةٍ جداً وجاءت لغتُه شبيهةً بلغة الأحزاب السياسيّة؛ وقد استنكرنا فيما بيننا الأسلوبَ الذي صيغ به البلاغُ، الذي كنّا نحن الذين كتبناه!

النقطة الثانية التي أثارها لبيض تتعلّق بالسؤال التالي: هل يتصالح الاتحادُ مع السلطة، أم سيستمر معارضاً؟ من وجهة نظري، لا أعتقد أنّ شيئاً في المغرب، سواء اليوم، في ظلّ هذه الأوضاع أو في أوضاع أخرى، يمكنه أن يَفْرض تصالحاً بالمعنى الموحى به مع السلطة. فالسلطة لا تكون إلاّ سلطة، والكاتب لا يمكنه أن يكون إلاّ كاتباً. لكنْ، في المقابل، هذه الاستقلالية لا تعني الانعزالَ. فعندما يقيم اتحادُ كتّاب المغرب علاقةً بالدولة، فلأنّه يسعى إلى انتزاع مطالبه، والشرطُ الوحيد المبرّر لذلك الانتزاع هو ألاّ يتم على حساب برنامجه ومواقفه. واتحاد كتّاب المغرب، على امتداد فترات وجوده التاريخيّ، شاركَ على استحياءٍ عندما توفّر مثلُ هذا الشرط. وأتذكّر أنّه كان قد شارك في المناظرة الأولى للثقافة بتارودانت سنة ١٩٨٦، وكان الشرط هو أن يكون للاتحاد صوتٌ داخل المناظرة؛ وبالفعل، كان صوتُه هو الصوتَ الوحيدَ خارج الأوراق الرسميّة: لقد كان صوتاً بورقة مكتوبة صيغت من طرف ثلاثة أعضاء من الاتحاد وعُرضتْ على المكتب المركزيّ، الذي لم يكتف بذلك وإنّما استدعى عشرة كتّاب أو خمسة عشر كاتباً سمحتْ

لهم الظروفُ بالاجتماع، فتدارسوا الورقةَ ووافقوا عليها. وأصبحتْ هذه الورقة من الأوراق الأساسيّة في المناظرة، وأثارت حفيظةَ وزارة الشؤون الإسلاميّة وممثّل القصر الملكيّ في المناظرة، كما أثارت حفيظةَ المحافظين الذين أقاموا ضجّة ضدها. لكنّ الاتحاد كان حاضراً بالقوّة التي تمكّنه من أن يمرِّر كلّ ما يرتبط بحريّة التعبير والرأي وباحترام الثقافة. ومن المعلوم أنّ كل توصيات المناظرة تمّ التراجع عنها في المناظرة الثانية التي لم يحضرها الاتحاد. كما شارك الاتحاد في أشغال المناظرة الوطنيّة الأولى للإعلام. المثالان معاً الغايةُ منهما تبيانُ أنّ الاتحاد عندما يتشبّث بالاستقلالية فإنّه لا يتشبّث بالانعزال، أو بالتنازل عن حقه في المال العموميّ، ولكنْ من خلال استقلاليّته الثابتة يكون له رأيٌ نابع ممّا تمليه عليه تحليلاته وتصوُّراته وبرامجه وأعضاؤه.

أودّ في الختام أن أتوجّه إلى المكتب المركزيّ بملاحظةٍ أعتبرها أساسيةً، وقد تُسْهم في تشغيل ديناميّته وتوجه عمله نحو آفاق جديدة. فأنا أعتقد أنّ بإمكان اتحاد كتّاب المغرب أن يلعب دوراً أساسيّاً في تجديد الأفق المغاربيّ والعربيّ. لكنّ هذا لن يتم عن طريق مؤسسة اتحاد الكتّاب والأدباء العرب، لأنّها مؤسسة مترهّلة ولا فائدة تُرجى منها، ولا عن طريق اتحاد الكتّاب في البلدان العربيّة، وإنّما عن الطريق الثنائيّ. وأظن أنّ التجربة المغربيّة ـ المصريّة يمكنها أن تكون مغاربيةً وعربيةً (مع بلدان عربيّة بشكل ثنائيّ) كي يستعيد اتحادُ كتّاب المغرب وضعَه ضمن هذه الخريطة الواسعة للإنتاج باللُّغة العربيّة.

الشاوي : شخصيّاً، أنظر إلى مسألة الهيمنة من زاويتَيْن. فهناك ما يمكن أن نسمّيه بـ «الهيمنة السياسيّة ذات السياق الاجتماعيّ»، والمقترنةِ بالمرحلة التي تؤثّر في جميع أطر العمل الثقافيّ وغير ذلك. ولكي أقدّم مثالاً واضحاً على ذلك، أشير إلى ما عشناه في مرحلة الستينيّات من هيمنة لعناصر النهضة المنتشرة على الصعيد العربيّ بمختلف الأسئلة التي طرحتْها فكرةُ النهضة، كمسألة السلطة الجديدة التي ارتبط بها المثقفُ من خلال شعارات الاستقلالات الوطنيّة والتقدُّم والتخلُّف والحداثة... وهذه المرحلة تُنتج، بطبيعة الحال، أشكالاً مختلفة من الهيمنات، التي لا يمكن للفرد أو للإطار الثقافيّ أن يتحرّر منها بحكم طبيعة المرحلة. لا يبدو الأمر قدرياً، ولكنْ يجب النظر إليه من زاوية التفاعلات: تفاعل الكائن الحيّ المغربيّ مع شروط مرحلته بمستواه الثقافيّ، وبدرجة وعيه بهذا الواقع وبمحدوديّة ارتباطه وانفصاله عنه. هذه الهيمنة كانت دائماً مبرَّرةً وموضوعيّةً، وقد عشناها داخل الاتحاد، وكنتُ شخصيّاً واقعاً تحت سلطتها بفعل انتمائي إلى قيم ومبادئ محدّدة.

لكنْ إلى جانب هذه الهيمنة، نجدنا في اتحاد كتّاب المغرب إزاء هيمنات صغرى مرتبطة بممارسات سياسيّة معيّنة. وهذه الممارسات السياسيّة تنتمي إلى أطر فاعلة في الحقل السياسيّ الوطنيّ. إنّ انتقال هذه الهيمنة الحزبيّة إلى المجال الثقافيّ في إطار الاتحاد هو الذي يثير المشكلة، لأنّ فيه تحويلاً لوظيفة الاتحاد عن مجاله الحقيقيّ من جهة، ولأنّه يضيف إلى جسم الاتحاد الكثيرَ من الأمراض التي هو في غنًى عنها من جهة ثانية.

من المعروف في تجربة الاتحاد، وخصوصاً بعد ١٩٦٨، أنّ المكتب المركزيّ كان يؤسَّس على مبدإ الكوطة [المحاصصة] السياسيّة. فقد كان «حزب الاستقلال» ينال حصّته من المكتب، وكان «الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة» يحظى بحصته منه، وهذان الجسمان كانا الفاعلَيْن الحقيقيَيْن في المشهد السياسيّ في المغرب ساعتها، في حين كانت السلطة بعد ٦٨ قد أسْقطت يدها من الاتحاد. وسيتكرّس هذا الاسقاط بصورة عمليّة سنة ١٩٧٣. والذين حضروا هذا المؤتمر يؤكّدون أنّ فصلاً حقيقيّاً تم بين حركتَيْن سياسيتَيْن وشكلَيْن من أشكال الهيمنة: قوى اليسار ممثلةً في حزب الاستقلال والاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة، وقوى السلطة ممثلةً في وزارة الأنباء. لقد تمّ في هذه المرحلة إسقاطُ يد السلطة عن الاتحاد، ولكنّه ارتهن إلى لقاعدة التي سُنّتْ قبل ذلك، وأصبحتْ جاهزةً في هذه الفترة. وقد استمرّت هذه الهيمنة طيلة عمر الاتحاد إلى اليوم. والسؤال هو: هل هذا النوع من الهيمنة له مجال الاختصاص بالاتحاد؟ وكيف يمكنه أن يؤثّر في مجال هذا الاختصاص سلباً أو إيجاباً؟ وما هي النتائج التي ستُجنى عادةً من تدخُّل هذا المنظور الحزبيّ أو ذاك في مجال عمل الاتحاد؟

هكذا أفهم الهيمنة، ويجب أن نناقشها من هذه الزاوية، وأن نَطْرح السؤال التالي: هل الاتحاد منظمةٌ للكتاب والأدباء، أم منظمة لأناس آخرين؟ فإذا كان الاتحاد منظمةً للكتاب، فعليه أن يجيب عن الأسئلة التي طُرحتْ في هذه الجلسة، وفي غيرها، خصوصاً ما يتعلّق بمسألة القيمة المضافة، والتي يمكن أن يأتي بها الاتحادُ في إطار النسيج المجتمعيّ المغربيّ الجديد المتّسم بالتعدُّد والاختلاف. فهذه القيمة المضافة هي التي يمكن أن تميّزه عن باقي أشكال القيم المضافة الأخرى التي يمكن تصريفُها في صيغ أخرى للعمل، أكان ذلك في الحزب أم في النقابة أم في الاختصاص القطاعيّ. فالاتحاد مجتمعٌ للكتّاب، ووظيفةُ هؤلاء إنتاج الكتابة بمعانٍ مختلفة.

يقطين : هناك لحظة أساسيّة في سيرورة الاتحاد، كان المثقف فيها رديفاً للسياسيّ، إذ كان يحمل أسئلته ليجيب عنها من خلال الواجهة الثقافيّة. وحصيلة هذه العلاقة في الصيرورة الثقافيّة، وما عرفتْه من تغيُّرات منذ السبعينيّات إلى الآن، هي أنّ الثقافة كانت دائماً ذيلاً للسياسيّ وتابعةً له. ورغم أنّني لا أجادل في العلاقة بينهما، فأنا أرى أنّ على المثقف أن يملك إشكاليّته الخاصّة، التي عليه أن يجيب عنها في إطار مواثيق تَحْكم العلاقة داخل الاتحاد.

تحدّث عقار عن الأوضاع التي انتهت إليها الاتحاداتُ والروابط الثقافيّة العربيّة. كما أشار حميش إلى الاهتراء واللاتواصل اللذَيْن يَحْكمان علاقة المثقفين فيما بينهم. وأنا أتساءل هنا: مَنْ هو المسؤول عن كل هذا؟ الإجابة لن تكون سوى تبعيّة الثقافيّ للسياسيّ. لهذا، لا بدّ من أن نعيد للعمل الثقافيّ سلطته الخاصّة، وأن يكون للمثقف داخل الحزب الذي ينتمي إليه سؤالُه الخاص الذي يمكن أن يجيب عنه من منظور سياسيّ لكنْ في نطاق المسألة الثقافيّة. وعندما يضع المثقفون نصب أعينهم هذا الرهان يمكننا آنذاك الحديثُ عن العمل الثقافيّ المنشود. وهنا أختلف مع عقار الذي يقول إنّ المثقف يأتي إلى الاتحاد كصوت حزبيّ سياسيّ...

عقار : عفواً، أنا لم أقل ذلك. فقد تكلمتُ عن المؤتمر، وقلتُ إنّه دائماً يكون سياسيّاً، وذلك لأنّه خاضع لمنطق الأغلبيّة والأقليّة. أما داخل الاتحاد فيجب أن تتلاشى الانتماءات أمام التفكير في المسألة الثقافيّة.

يقطين : على كل حالٍ، تبقى المسألةُ متعلِّقةً بنوعيّة الأعضاء، علماً أنّني لم أشر إلى حزبٍ ما يفرض شروطاً معيّنة. لكنْ هل يُعقل أن تظل التمثيليّة داخل اتحاد كتّاب المغرب خاضعةً للحسابات السياسيّة؟ كيف يمكننا، في المجال الثقافيّ، أن نتحدّث عن أقليّة وأغلبيّة بغضّ النظر عن المردوديّة؟ فعندما يكون همّنا هو إحصاء الأصوات، فمعنى ذلك أنّ اللُّعبة السياسيّة هي التي تحدِّد المسألة الثقافيّة، لا العكس.

شخصيّاً، أحلم أن يكون الصراع داخل الاتحاد حول قصيدة النثر، وحول هذه القضية الثقافيّة أو تلك، وأن يكون الاختلافُ بين الأغلبيّة والأقليّة من صميم العمل الثقافيّ. ففي هذه الحالة نكون فعلاً قد أعطينا للعمل الثقافيّ حضوره داخل المجتمع. لكنْ أن يبقى المثقف ظلاً للسياسيّ، ففي هذه الحالة أفضّل أن أشتغل داخل إطاري الحزبيّ من الجانب الثقافيّ، ما دامت هناك شروطٌ مختلفة عن تلك التي كانت مهيمنة في السبعينيّات...

حميش : أنا لا أفهم طبيعة الهمّ الذي يحمله سعيد يقطين، وهو العضو الذي مكث سنوات لا بأس بها مسؤولاً قيادياً في اتحاد كتّاب المغرب، والظاهر أنه لم يواجَهْ طيلة تجربته في المكتب المركزيّ للاتحاد بأيّ ضغط أو هيمنة، علماً أنّه لا ينتمي إلى حزب الاتحاد الاشتراكيّ الذي يشار إليه عادةً بأنّه الحزب المهيمن على الاتحاد. هل كان لك، يا أخ يقطين، إحساسٌ مّا بالهيمنة وأنت تشارك في صنع القرار الثقافيّ داخل قاعة اجتماعات المكتب المركزيّ؟ أظن أنّه إذا سألنا أيَّ عضو من الأعضاء الذين عملوا داخل الاتحاد وفي إطاراته المختلفة عن مسألة الهيمنة، فسنستنتج أنّها ليست سوى وهمٍ يَسْكن البعض. لذا، يحسن بنا ألاّ نضخِّم الأمر ونعطيه بعداً ليس له.

أشار الشاوي إلى مسألة انتمائه إلى العديد من الجمعيات، وطَرَح بعضَ الأسئلة التي تلاحقه بخصوص طبيعة انتمائه. أتساءل هنا، وأنا مثله أنتمي إلى العديد من الجمعيّات الأخرى: وما المانع من ذلك؟ صحيح أنّني أحسّ في انتمائي إلى الاتحاد بعلاقة خاصة؛ ففي الاتحاد نواظم واختيارات استراتيجيّة أجدني أتقاسمها مع العديد من أعضائه، ولذلك فهو يشكل انتمائي الأكبر. لكنّ هذا لا يتناقض مع انتماءاتي الأخرى.

نقطة أخرى لا بدّ من الإشارة إليها. علينا أن نبادر إلى تطوير الاتحاد حتى يصبح كما كنا نحلم به ونتمناه: جبهة أو قوّة ضغط وتأثير على الصعيدَيْن المدنيّ والسياسيّ. هؤلاء السياسيُّون الذين نشكو منهم ومن جبروتهم وهيمنتهم، علينا أن نبادر إلى الردّ عليهم ثقافيّاً. غير أنّنا لا يمكننا أن نفعل ذلك ونحن على ما نحن عليه من تمزُّق وتشرذم. علينا أن نؤمن بالإطار الذي يجمعنا، وأن نؤهِّله للقيام بدوره الثقافيّ، لكنْ دون الدخول في صدامات وتوتُّرات لا طائل من ورائها.

أغلب المداخلات ركّزتْ على مفهومَي الاختلاف والتنوُّع باعتبارهما المحدِّدين لهوية الثقافة المغربيّة. ولئن كنتُ لا أختلف مع جوهر المفهومَيْن، فإنّني أرى أنّهما أُنتجا ضمن سياقات سياسيّة لأقطار أخرى، وقمنا نحن باقتباسهما وطبَّقناهما في المشهد الثقافيّ المغربيّ، كما في النسيج الاجتماعيّ للمغرب، بطريقة جزافية، بحيث يظلان غير منتِجَيْن البتة: فلا التعدُّد خَلَقَ لنا ثقافة قويّة ومشعّة، ولا التنوُّع قوّى الكيان الثقافيّ المغربيّ. التركيز الشديد، والمبالغ فيه في أغلب الأحيان، على هذَيْن المفهومَيْن سيؤدي بنا إلى الطريق المسدود، أيْ إلى زيادة تشرذم هذا النسيج الثقافيّ والمجتمعيّ.

نجمي : عندما أشرتُ إلى أهمية البعد الشبابيّ في الاتحاد حالياً، لم أقصر ذلك على وجود شباب في قيادة هذه المنظمة الثقافيّة، وإنّما قصدتُ تمثُّل المرحلة الراهنة في بعدها الديمغرافيّ. فعندما نتأمّل، اليومَ، المجتمعَ المغربيّ نجد أنّ

٦٤٪ منه أقل من ٣٠ سنة. بل إنّ المعضلات الثقافيّة والتعليميّة والاجتماعيّة وغيرها من المعضلات الكبرى التي تشغل المجتمع والدولة، على حدّ سواء، هي معضلات تمس هذه القطاعات الواسعة من الشباب. وحين نتأمل بنية العضوية داخل اتحاد كتّاب المغرب نجد أنّ الأمر يتعلّق بغلبة الأجيال الجديدة، لا من حيث السن فحسب، وإنّما من حيث حداثة التجربة والرهانات أيضاً.

أتفق مع سعيد يقطين في أنّ الحديث عن تجربة الاتحاد هو حديث عن وضعنا الثقافيّ وصيرورتنا الثقافيّة ككلّ. غير أنّ العمل الثقافيّ، في ظنّي، ليس مجرد إنتاج للخطابات والأفكار، بل هو تدبيرٌ وإدارةٌ وعلاقاتُ تواصل. عندما تحملتُ المسؤولية وإخوتي في المكتب المركزيّ، طَرَحنا مثل هذه الأسئلة التي قُدِّمتْ في هذه الحلقة النقاشيّة، وشرعنا في أكثر من مناسبة في البحث عن أساليب جديدة للعمل الثقافيّ. كما فكّرنا في تجديد «ميثاق الشرف»، وناقشنا ذلك قبل المؤتمر الرابع عشر في المجلس الإداريّ، وأحسسنا بضرورة هذا التجديد، نظراً للإبدالات الثقافيّة التي شهدتْها الساحةُ الثقافيّة في السنوات الأخيرة. وفكّرنا، كذلك، في آليات التواصل الثقافيّ، ووضعنا برنامجاً تلفزيونيّاً سيبدأ قريباً. فكّرنا في العلاقات الخارجيّة، وأحسسنا أنّ هذه العلاقات أصبحت تقليديّة، ولم يعد ممكناً ولا مقبولاً أن تظل مركّزةً على الوطن العربيّ وحده، ولذلك اتجهنا إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

في ما يخصّ الجمعيّات الثقافيّة الأخرى التي تشتغل في المشهد الثقافيّ المغربيّ، نؤكّد أنّنا نسعى جاهدين للتعاون معها وإشراكها معنا في التفكير والتأمّل في الواقع الثقافيّ المغربيّ تنشيطاً وإنتاجاً. بل يدور بيننا داخل الاتحاد نقاش حول ضرورة مراجعة مواقف الاتحاد بخصوص التعاون والتعامل مع بعض الجمعيّات التي كانت الدولةُ وراء ميلادها. لكنّ ما يظل مطروحاً علينا جميعاً هو: هل استطاعت هذه الجمعيات أن تكتسب استقلاليّتها عن الأجهزة الرسميّة للدولة؟ وهل استطاعت أن تكتسب شرعيّتها في الحقل الثقافيّ الوطنيّ؟ نعلم جميعاً أنّ هذه الجمعيات كانت قد أُسستْ ضمن مشروع رسميٍّ، وهو مشروع الدولة لإحكام الهيمنة على المجتمع والتضييق على المبادرات الثقافيّة والحضور الثقافيّ للمجتمع المدنيّ. فقد أدركتِ الدولةُ، في نهاية السبعينيّات، أنّ الحقل الثقافيّ ظل منفلتاً منها، وأنّ الخطاب الأكثر فعاليةً في الساحة الوطنيّة هو خطاب القوة التقدُّميّة وقوى اليسار، سواء تعلق الأمرُ بالأفراد أو بالجمعيات. وهنا نتذكّر جميعاً مشروع الدولة على المستوى الثقافيّ حين أسهمتْ في تأسيس المجالس العلميّة، وقامت بتأسيس أكاديميّة المملكة المغربية سنة ١٩٨٠، كما تم وضع اليد على مؤسسة «رابطة علماء المغرب»، في الوقت الذي لاحقتْ فيه القوى الثقافيّة المتجدِّدة من خلال مصادرة المجلات الثقافيّة: **الثقافة الجديدة، البديل، الجسور، الزمن المغربيّ**، وكانت بالمقابل تُغدق من المال العام على المؤسسات الثقافيّة ـ الرسميّة وتحتضن «مشاريعها».

وباختصار شديد، فإنّ الأسئلة التي طرحها الإخوة هي أسئلتنا جميعاً. والسؤال الحقيقيّ الذي يجب علينا أن نطرحه هو: هل الإخوة الذين يطرحون مثل هذه الأسئلة، من داخل الاتحاد أو من خارجه، ينتظرون من مكتبٍ مركزيٍّ أن يجيب عنها، أم أنّ الأمر يتعلّق بضرورة التفكير الجماعيّ في مقاربات حقيقيّة وعلميّة والوصول، من ثمّ، إلى الإجابات الجماعيّة؟ لهذا، فإنّ عقد مناظرة وطنيّة للثقافة المغربيّة أصبح أمراً ملحاً، وقد بادرْنا في الاتحاد إلى بعث رسائل في هذا الصدد إلى الوزير الأول وإلى وزير الشؤون الثقافيّة، وطرحنا إحداثَ ميثاق وطنيّ للثقافة الوطنيّة، خصوصاً ونحن نعيش معضلات ثقافيّة جد خطيرة وتستلزم وقفة حقيقيّة لكلّ مكوِّنات الحقل الثقافيّ، لا لاتحاد كتّاب المغرب وحده الذي لم يزعم في أيّة لحظة أنّه الممثل الشرعيّ والوحيد للثقافة المغربيّة.

إنّ الأسئلة التي يجب أن نطرحها اليوم لا بدّ أن تكون أكبر من مجرّد هوية الاتحاد ودوره الثقافيّ، بل يجب أن تطول دورَنا جميعاً كمكوِّنات حيّة داخل نسيج المجتمع المدنيّ، دورَنا كمجتمع وكدولة، على السواء، في بلورة إجابات شجاعة عن الأسئلة التي تشبه الألغام المنغرسة في تربة الثقافة المغربيّة. ومنها: سؤال التعدّد اللغويّ وما يلقي به علينا من أعباء، والوضعُ الاعتباريّ للمرأة وعلاقتُه بالحقل الدينيّ والقانونيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ؛ وحقوق الانسان؛ والديموقراطية؛ والتنمية؛ والحداثة؛ والعقلانيّة... الخ. هذه كلها معضلات كبرى علينا أن نفكّر فيها جميعاً، وهي التي تلتحم بجوهر هويّتنا الثقافيّة الوطنيّة، وتتعالق مع مصيرنا كشعب له خصوصيّات جغرافيّة وتاريخيّة واجتماعيّة متميِّزة.

لبيض : **باسم مجلة الآداب أقدم الشكر إلى كل الإخوة الأساتذة الذين شاركوا في إغناء النقاش حول تجربة اتحاد كتّاب المغرب وآفاقه المستقبليّة. ومجلة الآداب، حين دعت إلى فتح هذا النقاش، كانت تؤمن بالدور الفعّال الذي لعبه الاتحاد، وما يزال، في المشهد الثقافيّ العربيّ عموماً والمشهدِ الثقافيّ المغربيّ خصوصاً. وهي بذلك تعبِّر، مرّة أخرى، عن تشبُّثها بخطها القوميّ، ودفاعها عن الثقافة العربيّة، وعن المؤسسات الثقافيّة العربيّة المستقلّة والنزيهة ـ ومنها اتحادُ كتّاب المغرب.**

الدار البيضاء